الدراسات المستقبلية العربية بين الرؤى النظرية وتطبيقاتها العملية.

Prospective Arab studies between theoretical perspectives and practical applications

هاجر خلالفة

جامعة خنشلة، الجزائر، hadjerkhelalfa25@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2020/02/15 **تاريخ القبول:** 2020/02/27 **تاريخ النشر:** 2020/07/01

ملخص:

تعتبر الدراسات المستقبلية أحد المداخل المهمة المعتمدة في تطوير التخطيط الاستراتيجي لأي دولة في شتى المجالات، ولم تقف الدول العربية بمنأى عن هذه التحولات المعرفية إذ قامت بتفعيل جهودها للحاق بهذا الركب المعرفي سيما في سنوات الثمانينات والتسعينيات، وارتبطت جهودها بداية بالتغير الذي صاحب مفاهيم التنمية بوصفها عملية محورية تقوم عليها وتسعى لتحقيق مستويات عليا فيها، وبذلك فقد عملت على تطوير دراسات مستقبلية تتواءم –نسبيا- مع خصوصيتها المجتمعية وامكانياتها ومواردها، بالإضافة إلى رؤاها المستقبلية، إلا أن ما ميز مختلف المبادرات أنها ظلت محتشمة ولا تتوافق والأهداف المسطرة.

الكلمات المفتاحية: *المناهج؛ السيناريوهات؛ التحليل الامبريقي؛ مصر 2030؛ قطر 2030.*

Abstract:

Prospective studies are one of the important approaches adopted in the development of strategic planning of any country in various fields, Arab countries haven't been immune from these cognitive transformations, they have exerted their efforts to catch up on this knowledge curve, particularly in the 1980s and 1990s. Their efforts have been linked to the concepts of development as a central process on which they are based, so they have worked to develop future studies that fit proportionally with their community specificity, potential and resources, in addition to their future visions, however, the various initiatives were modest and did not correspond to the underlined goals.

Keywords: *Methods; Scenarios; Empirical Analysis; Egypt 2030; Qatar 2030.*

* المؤلف المرسل: هاجر خلالفة، hadjerkhelalfa25@gmail.com

مقدمة:

تعتبر الدراسات المستقبلية من الحقول المعرفية الجديدة الوافدة التي لاقت اهتمام كبير من قبل الباحثين والمفكرين في العالم أجمع نتيجة المواضيع التي تتناولها بالبحث، والآفاق التي تفتحها أمام المهتمين والدارسين لها عبر نقل تصوراتهم إلى مستويات جديدة واطلاق العنان لابداعاتهم في التدبر والتنبؤ بالأحداث التي من شأنها أن تؤسس لواقع جديد قوامه التخطيط والتفكير الاستراتيجيين.

مما لا شك فيه أن المسار العلمي الدقيق الذي انطلقت منه الدراسات المستقبلية في العالم الغربي شكل القاعدة الأساسية التي أضفت على هذه الدراسات نوعا من الشرعية العلمية وأكسبتها الصفة الأكاديمية لتستطيع التغلغل إلى العديد من الحقول المعرفية الأخرى ونخص بذلك ميدان العلوم الاجتماعية والانسانية، وبذلك فقد اجتهد العلماء والباحثين الغربيين سواء على المستوى الحكومي أو غير الرسمي في تطوير دراسات في تلك المجالات محدثين بذلك نقلة نوعية في طبيعة الدراسات المستقبلية ذات الصبغة الاستراتيجية.

على غرار ما سبق، تعتبر الدراسات المستقبلية في العالم العربي حديثة النشأة، حيث لا نجد رصيد كبير بشأنها نتيجة محدودية انتاجها والتذبذب في اصدارها ومرد ذلك هو التطور البطيء للإهتمام بمثل هذه الدراسات في العالم العربي والذي يرتبط بتوليفة معقدة من الأسباب المتداخلة، وفي ظل هذا التذبذب من جهة والتعقد من جهة أخرى تطرح اشكالية بحثية على النحو التالي:

"إلى أي مدى باستطاعة الدول العربية انجاز دراسات مستقبلية نوعية تترجم في مشاريع عملية كبرى ناجعة والتي من شأنها الدفع بالعملية التنموية بها؟".

يمكن تفكيك الإشكالية في التساؤلات الفرعية التالية:

1-ماهي أهم الدراسات المستقبلية المنجزة في العالم العربي؟.
2-هل تم التوفيق بين هذه الدراسات كخطط نظرية ومشاريع عملية؟.
3-في ما تتجلى مختلف المعوقات التي تحول دون تطور حقل الدراسات المستقبلية العربية؟.
يمكن صياغة فرضيتين أساسيتين كإجابة مؤقتة عن الإشكالية والتساؤلات الفرعية المطروحة كالتالي:

- ✓ يرتبط انجاز الدراسات المستقبلية العربية بمجال التنمية والذي تؤطره المؤسسات الحكومية والمراكز البحثية المتخصصة.
- ✓ تشكل مصادر التمويل العصب الرئيسي للقيام بالدراسات المستقبلية العربية وتذبذبها يؤثر على سير انجازها.

يرتكز هذا المقال على المحاور التالية:

- ✓ الدراسات المستقبلية: ضبط مفاهيمي-منهجي.
- ✓ المشاريع العربية المستقبلية: قراءة تحليلية.
- ✓ المعوقات تفعيل الدراسات المستقبلية العربية.

1-الدراسات المستقبلية: ضبط مفاهيمي-منهجي

إن الباحث في ماهية الدراسات المستقبلية يصطدم بالعديد من الإشكاليات البحثية المرتبطة بها، والتي تتعلق اجمالا بنشأتها وتطورها، تعريفها، وكذا تصنيفاتها. وبذلك ما تجدر الإشارة إليه بداية أن الدراسات المستقبلية جاءت من أجل العمل على فك شيفرة الغموض والمجهول التي يطرحها المستقبل، وهي تتلخص في مقولة المفكر **Prigogine**: "لا نستطيع التكهن بالمستقبل، لكننا نستطيع صناعته".

قبل التطرق إلى مختلف التعريفات التي قدمت للدراسات المستقبلية وجب بداية توضيح الإشكال الأول الذي طرح بشأنها وهو مدى علميتها؟، وهنا انقسم جمهور الباحثين إلى ثلاثة تيارات رئيسية بشأنها:

***الدراسات المستقبلية ذات طابع علمي:**

يذهب العديد من المفكرين إلى الإجماع بأن المفكر **Herbert Georges Wells** هو أول من اصطلح "علم المستقبل"، وقام بتأصيل ذلك في العديد من مؤلفاته من أشهرها "اليوتوبيا الجديدة" 1905 و"شكل الأشياء المستقبلية" 1933، وجميع كتاباته تدور حول فكرة حياة وهموم الأجيال المقبلة. كما تعتبر مساهمة **Colum Gilfillain** قيمة، إذ دعا إلى وجود علم للمستقبل أطلق عليه اسم **Mellontology** .

أما صفة العلمية الفعلية للدراسات المستقبلية فقد أسندت للمفكر **Ossip Felecchtheim** بسبب اطلاقه لمصطلح **Futurology** أي "علم المستقبل"، الذي ظهر سنة 1943 وبذلك ظهر كعلم جديد يبحث بالطريقة نفسها التي بحث فيها علم التاريخ عن منطق الماضي (سعداوي 2016، ص. 32).

وقدم **Ossip** سنة 1965 كتاب عنونه "التاريخ وعلم المستقبل" والذي أعاد فيه استخدام مصطلح علم المستقبل، ودعا إلى تعليمه في المدارس، واعتباره فرع من علم الاجتماع وأقرب إلى علم الاجتماع التاريخي، بالرغم من الفروقات البينية بينهما، فبينما يهتم الأخير بأحداث الماضي يستشرف "علم المستقبل" أحداث الزمن القادم باحثا في احتمالات وقوعها (سعداوي 2016، ص. 32).

***الدراسات المستقبلية ذات طابع فني:**

يترأس هذا الإتجاه المفكر **De Jouvenel** الذي أشار في كتابه "فن التكهن" 1968 إلى أن الدراسات المستقبلية هي فن من الفنون، ولا يمكن أن تكون علما، فالمستقبل حسبه هو عالم الاحتمالات وليس عالم اليقين، وبما أنه غير محدد يقينا فكيف يمكن أن يكون موضوع علم من العلوم. كما ذهب الباحث **Fred Polak** في نفس الإتجاه وانتقد الطروحات التي قدمها **Ossip** وذلك في كتابه "تصورات المستقبل"، حيث ناقش فكرة أن المستقبل مجهول وبذلك كيف يمكن ارساء علم على مجهول ويسمى بعلم المستقبل.

الدراسات المستقبلية: دراسات بينية:

يذهب أنصار هذا الاتجاه إلى اعتبار الدراسات المستقبلية فرع جديد ناتج عن حدوث تفاعل بين تخصصين أو أكثر مترابطين أم لا، وتتم عملية التفاعل من خلال برامج التعليم والبحث بغية تكريس هذا التخصص.

يعتبر المفكر المغربي **مهدي المنجرة** من المدعمين لهذه الآراء إذ يرى بأن منهج الدراسات المستقبلية متعدد الفروع **Multidisciplinary** ، كما يرى البعض الآخر من الباحثين ومن أنصار هذا الإتجاه أن الدراسات المستقبلية ليست علما وإنما تبني رؤاها على العلوم المختلفة (سعداوي 2016، ص. ص. 33-34).

بناء على التصنيفات السابقة تعددت التعاريف المقدمة للدراسات المستقبلية، فنجد أن كل تعريف ركز على بعد معين كالتالي:

- ✓ "الدراسات المستقبلية علم يختص بالمحتمل والممكن والمفضل من المستقبل، بجانب الأشياء ذات الاحتمالات القليلة لكن ذات التأثيرات الكبيرة التي يمكن أن تصاحب حدوثها حتى مع الأحداث المتوقعة ذات الاحتمالات العالية" (مظلوم 2014، ص. 8).
- ✓ "محاولات لتصور سمات سيناريوهات المستقبل المترتبة على الخيارات البديلة والمسارات المختلفة التي يحتمل أن تتخذها الأحداث أو يحددها صانعو القرار" (فارح 2016، ص. 10).
- ✓ تعرفها الجمعية الدولية للمستقبلات على أساس طبيعتها من خلال أربعة عناصر (الدوراري وآخرون 2011، ص. 5):
  - التركيز على استخدام الطرق العلمية في دراسة الظواهر الخفية.
  - أوسع من حدود العلم، فهي تتضمن الجهود الفلسفية والفنية جنبا إلى جنب مع الجهود العلمية.
  - التعامل مع مجموعة واسعة من البدائل والخيارات الممكنة، وليس مع اسقاط مفردة محددة على المستقبل.
  - تتناول وتدرس المستقبل في أمادي زمنية ما بين 5-50 سنة.

من التعريفات المقدمة يمكن القول بأن الدراسات المستقبلية هي دراسات ذات بعدين أساسيين، يتعلق الأول بتحديد المسارات المحتملة مستقبلا، أما الثاني فيتمثل في التنبؤ بالمسار الأكثر احتمالا للحدوث، وهي علم يبحث ويهتم بكيفية سبل التحكم في المستقبل ومعرفة أشكاله والاستعداد له، كما يهتم بصقل البيانات وتحسين العمليات التي على أساسها تتخذ القرارات والسياسات في مختلف المجالات، وهي تعتمد على ثلاثة طرق أساسية:

- ✓ الاستمرارية: وتشير إلى توقع المستقبل بوصفه امتداد للحاضر وخاصة الحقائق العلمية، أي استمرارية الحوادث من الماضي للحاضر للمستقبل.
- ✓ التماثل: يتمثل في توقع تكرار بعض أنماط الحوادث كما هي من وقت لآخر.
- ✓ التراكم: يتجلى في تراكم نفس الأحكام على نفس الوقائع، مع اختلاف الأشخاص لفترات تتفاوت تاريخيا.

أ-في نشأة وأهمية الدراسات المستقبلية:

على الرغم من المحاولات الأولى التي جاءت من أجل بعث الدراسات المستقبلية كحقل معرفي جديد في نهاية القرن السابع عشر وبداية القرن الثامن عشر، إلا أنها ظلت مجرد كتابات لم ترق إلى المواصفات المنهجية والعلمية المتعارف عليها، وبذلك فالبداية الحقيقية لظهور الدراسات المستقبلية كانت مع المفكر **Ossip Felecchtheim**الذي وضع اللبنات الأولى لهذه الدراسات.

كما يشار إلى أن تطور التفكير بشأن المستقبل ظهر لأول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية بدافع من الرئيس **فرانكلين روزفلت** مع انشاء "اللجنة الرئاسية للأبحاث بشأن الإتجاهات الاجتماعية" سنة 1933، ثم ازدهرت في أعقاب الحرب العالمية الثانية بإيعاز من وزارة الدفاع الأمريكية عن طريق "مؤسسة راند" سنة 1948 للعمل على قضايا الدفاع (دوجوفنيل 2016، ص. 10). وما ميز تلك الفترة أن متعهدي هذا التفكير كانت اهتماماتهم بالأساس ذات طابع جيواستراتيجي، كما أولت اهتماما خاصا لاستخدامات التكنولوجيا الجديدة سيما القنبلة الذرية في الصراعات الدولية.

تجدر الإشارة إلى أن الدراسات المستقبلية تكتسي أهمية بالغة نتيجة للأسباب التالية (منصور 2014، ص. 4):

- ✓ وضع ورسم خريطة كلية للمستقبل عبر استقراء الاتجاهات الممتدة عبر الأجيال.
- ✓ بلورة الخيارات الممكنة والمتوفرة وترشيد عملية المفاضلة بينها.
- ✓ التخفيف من الأزمات عن طريق البتنبؤ بها قبل حدوثها والاستعداد لمواجهتها.
- ✓ تطوير التخطيط الاستراتيجي القائم على الصور المستقبلية.
- ✓ ترشيد عمليات صنع القرار من خلال توفير مرجعيات مستقبلية لصانع القرار، واقتراح مجموعة متنوعة من الطرق الممكنة لحل المشكلات.
- ✓ زيادة المشاركة الديمقراطية في صنع المستقبل وصناعة سيناريوهاته والتخطيط له.

ب-في تحديد الأهداف والخطوات المنهجية:

حدد الباحث **Roy Amara** أهداف دراسة المستقبل والتفكير فيه في النقاط الأساسية التالية (منصور 2014، ص. 6):

- ✓ تحديد وفحص دراسة المستقبلات البديلة.
- ✓ توصيف درجة عدم اليقين المصاحبة لكل احتمال أو مستقبل بديل.
- ✓ تحديد المناطق الحاكمة التي تمثل انذارات أو تحذيرات من مستقبلات معينة.
- ✓ اكتساب فهم للعملية الضمنية التغيير.
- ✓ شحذ معارفنا وفهمنا للأولويات.
- ✓ خلق صور مهتمة بالمستقبل ورؤى وتصورات له عبر التخطيط واتخاذ القرار.
- ✓ تطوير منهجية متعددة التخصصات.

إن تحقيق الأهداف المرجوة من الدراسات المستقبلية التي يتم الإعداد لها لا يتم تحقيقه دون اعتماد خطوات اجرائية لذلك وهو ما حدده المفكر **رولف كرايبيش** ومجموعة من الباحثين حينما قاموا بوضع مجموعة من الخطوات الإجرائية التي توكل للدراسات المستقبلية كما يلي:

***منهج التحليل الامبريقي الاستكشافي Explorative Empirical-analytical Approach**

يقوم هذا المنهج على توظيف المعلومات المتراكمة، والوقائع الجديدة، والبيانات والإتجاهات، ثم نمذجة التطورات الممكنة والمحتملة طبقا لفرضيات محددة بصورة دقيقة، وتحليلها استنادا إلى قواعد منهجية محددة أيضا، ومثل هذه الدراسات قد تكون كمية أو كيفية على حد سواء (عبد الحي 2016، ص. 33).

***المنهج الاستشرافي المعياري Normative-Prospective Approach**

يستند إلى نوع من التخيل والتصور الإبداعي، ولا يتم التخيل من الفراغ، بل تعمل فيه الخبرة الحياتية والتجارب الشخصية. ويلعب الحدس هنا دورا مساعدا في الوصول إلى النتائج دون أن يكون هناك مقدمات منطقية، ويتم بناء صورة المستقبل المفضل أو المرغوب فيه من خلال ذلك كله.

***منهج التواصل الإسقاطي Communicative-projective Approach**

يركز هذا المنهج على نقل الخبرات والمعارف من مستواها النظري إلى المستوى التطبيقي ارتباطا مع الأهداف والاستراتيجيات الموضوعة، من أجل دعم عمليات صنع القرار المستقبلي، ويتمثل هدف الباحث هنا في بناء صورة المستقبل المرغوب فيها سلفا (عبد الحي 2016، ص. 33).

***المنهج الإبداعي التشاركي:Participative-creative Approach**

يشير إلى اشراك الباحثين من ميادين اجتماعية مختلفة بهدف تعزيز المعرفة المستقبلية، وهو ما يساعد أيضا على انضباط البحث العلمي نتيجة الإلمام بالجوانب المختلفة للظاهرة.

2-المشاريع العربية المستقبلية: قراءة تحليلية

تشكل الدراسات المستقبلية في العالم العربي حقلا معرفيا محتشما، حيث نجدها جد محدودة ومحصورة مقارنة بنظيرتها الغربية، وقد ظهرت لأول مرة في سبعينيات القرن العشرين في شكل دراسات ذات طبيعة استراتيجية تركز على تطوير العمل العربي المشترك، كما أن أهم ما ميزها هو أنها أجريت تحت رعاية المنظمات التابعة لجامعة الدول العربية. وشكلت بداية الثمانينات المرحلة التي جرى فيها تنفيذ عدد من تلك الدراسات من قبل خبرات فردية، أو من خلال فريق واسع من الباحثين تحت اشراف مؤسسات أهلية أو حكومية (الطويل 2016، ص. 75)، مثل مشروع المستقبلات العربية البديلة. وفي سنوات التسعينيات تبنت بعض الدول مشاريع مستقبلية وشرعت في تنفيذها من أجل النهوض باقتصادها ودفع عجلة التنمية وهو ما تجسد خصوصا في مشروع مصر 2030، وقطر 2030.

أ-مشروع المستقبلات العربية البديلة 1980-1985:

واحد، كما لم تقتصر على الجوانب الفنية والتكنولوجية فقط وانما اشتملت كذلك على البعدين السياسي والاجتماعي، وقد قام بتنفيذها منتدى العالم الثالث (مكتب الشرق الأوسط بالقاهرة) بدعم من جامعة الأمم المتحدة التي مولت المشروع خلال الفترة الممتدة من 1980-1985. وبذلك قام مكتب الشرق الأوسط بالقاهرة بدور وحدة التنسيق، وجرى تشكيل هيكل إداري لإدارته، وتولى آنذاك كل من المنسق العام اسماعيل صبري عبد الله والمنسق المشارك ابراهيم سعد الدين مسؤولية تنفيذ المشروع بحسب القواعد المعمول بها في جامعة الأمم المتحدة، كما جرى تشكيل لجنة توجيهية تضم سبع شخصيات تحملت مسؤولية الإشراف على المشروع في اطاره الشامل، وأدت مهمة طرح الأفكار في كل مجالات الدراسة (مسعد 2013، ص. 229).

ما تجدر الإشارة إليه أن فكرة مشروع المستقبلات العربية البديلة ولدت أثناء جهد بحثي سابق جرى في إطار المعهد العربي للتخطيط بالكويت، وكانت تستهدف وضع تصور لمستقبل العرب عام 2000، وجاء

هذا المشروع كردة فعل على طبيعة الصور التي تضمنتها النماذج العالمية بشأن الوطن العربي، والتي كانت تشتت الدول العربية وتنظر إليها على أنها أحد أهم مصادر النفط في العالم وفقط (الطويل 2016، ص. 83).

تمثل الهدف الأساسي للمشروع في تحديد الإتجاهات الرئيسية التي تحكم مسار التنمية العربية في الحاضر بغية دراسة سلوكها مستقبلا، مع الأخذ بعين الإعتبار التغيرات التي تطرأ على النظام العالمي.

وبذلك هدف المشروع إلى تغطية اثنتي عشرة قضية بحثية تشمل: العلاقة بين البنى الاجتماعية والسياسية والتنمية، عملية صنع القرار، الديمقراطية والاتصال الجماهيري والمشاركة الشعبية، الاتجاهات الاجتماعية والسياسية والثقافية، آليات التبعية، الوطن العربي والنظام العالمي المتغير، الآثار غير المدروسة للثروة النفطية، الموارد البشرية، موارد التكنولوجيا واستخدامها، الفنون والآداب، الإطار المؤسسي للتكامل العربي، التوحيد العربي وقضايا الأقليات (سعد الدين وآخرون 1980، ص. ص. 183-185) .

من الإيجابيات التي حققها المشروع أنه نجح في بناء شبكة اتصالات، واجراء الحوارات بين النخب العلمية والخبراء والمهتمين بشأن الخيارات المستقبلية للمنطقة العربية، كما تمكن من اصدار ملف المستقبلات العربية البديلة كأداة للحوار والتواصل، وتوصل إلى اصدار 18 عددا بشان القضايا الرئيسية للمشروع، ونجح في اشراك 10 مؤسسات أكاديمية وبحثية عربية في أنشطة البحث والدراسة (الطويل 2016، ص. 93).

إلا أن ما عيب على المشروع فيما بعد أنه لم يتمكن من تغطية مجالي الموارد البشرية والموارد العلمية والتكنولوجية واستخداماتها بسبب نقص التمويل اللازم للقيام بالأبحاث اللازمة (مسعد 1998، 203). بالإضافة إلى أنه عانى من نقطة ضعف مهمة تجلت في انتماء أعضائه إلى مدرسة فكرية واحدة "اليسارية"، مما حرمه من ميزة التنوع والثراء، ودفعه إلى تغليب القناعات الفكرية والايديولوجية عند اختيار المنطلقات النظرية والأطر المنهجية والقضايا البحثية الخاصة بتلك الدراسات. وبذلك انتهى مشروع المستقبلات العربية البديلة إلى تحديد ثلاثة بدائل مستقبلية، يتعلق الأول بكونه بديل مرجعي (الامتداد الخطي للإتجاهات القائمة)، أما الثاني وهو البديل المرفوض (رؤى راديكالية اسلامية أو تقدمية قومية)، أما البديل الثالث فتمثل في البديل الاشتراكي وهو بديل التنمية الوطنية المستقلة (الطويل 2016، ص. 95).

قامت هذه البدائل بوضع المنطقة العربية أمام خيارين: استمرار الوضع القائم، أو البديل الإشتراكي، وبما أن هذا الأخير قوبل بالرفض، فتم جعل البديل الثالث مفضلا ومرغوبا فيه بالرغم من أنه غير موضوعي وبعيد عن الواقع.

ب-مشروع مصر 2030:

انطلق مشروع مصر 2030 من حاجة مصر إلى بناء رؤية مستقبلية تستوعب التغيرات المحلية والاقليمية والعالمية المتدافعة بمعدلات سريعة، وما تحمله من فرص وتحديات، سيما تفاقم مشكلات الفقر والبطالة والأمية، وتسارع التغيرات السياسية والعسكرية والاقتصادية والتكنولوجية في منطقة الشرق الأوسط وافريقيا والعالم. كما أن القيام بهذه الدراسة يأتي سيرا في الطريق التي سارت عليها العديد من الدول من أجل صياغة رؤيتها لمستقبل شعوبها، وقد حدد هذا المشروع في أن تكون مصر بحلول عام 2030 دولة متقدمة اقتصاديا واجتماعيا، وفاعلة اقليميا ودوليا.

وقد حاولت الرؤية أن تقوم بتحديد القوى والفواعل الاجتماعية الداخلية والخارجية الأكثر تأثيرا في المستقبل، والتي من الممكن تسخيرها للتعجيل بالعملية التنموية، بالإضافة إلى تحديد العقبات والمفارقات الزمنية التي يجب التغلب عليها من أجل التقدم بشكل سريع (منصور 2013، ص. 24)، وقد وضعت مجموعة من الأهداف التي تسعى لتحقيقها التي يمكن ايجازها في:

- ✓ تحقيق معدلات أعلى من النمو الاقتصادي المستدام حتى الأفق المستقبلي للرؤية (لا يقل عن 7.5% سنويا).
- ✓ تحقيق العدالة الاجتماعية بين مختلف فئات المجتمع، وضمان نمو عادل في فرص التنمية بين أقاليم الدولة المختلفة، وخاصة في محافظات الصعيد وسيناء وغيرها من المناطق المهمّشة.
- ✓ إعادة هندسة مصر جغرافيا وديموغرافيا، بما يؤدى إلى إعادة دمج الرقعة غير المعمورة في الحيز المعمور لتعظيم الاستفادة من موقع مصر الجغرافي وإمكاناتها الطبيعية.
- ✓ ضمان استمرار حضور الدولة في إحداث التقدم والتنمية، والمحافظة على التوازن الاجتماعي .
- ✓ بناء مجتمع متكامل وطنيا وحضاريا ينعم فيه الجميع بحقوق المواطنة .
- ✓ إعادة ترتيب أولويات الإنفاق القومي لصالح الاستثمار في رأس المال البشري.
- ✓ ضمان توفير كافة الحقوق الأساسية للمواطن والمجتمع فيما يتصل بالحريات العامة والخاصة، وتفعيل الممارسة الديمقراطية بكل مستوياتها، وتقوية الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني .
- ✓ المحافظة على الهوية العربية والإسلامية لمصر في مواجهة مشاريع الهيمنة والدمج والاغتراب الثقافي التي تفرضها العولمة.
- ✓ توفير ضمانات حماية الأمن القومي داخليا وخارجيا.
- ✓ تعظيم فاعلية الدور الاقليمي لمصر عربيا وإسلاميا وافريقيا.
- ✓ تحقيق علاقات دولية متكافئة مع المجتمع الدولي، قائمة على حسن الجوار والمصالح المتوازنة، وعقد شراكات دولية مع القوى الصاعدة التي يتوقع أن تتربع على قمة النظام العالمي في العقود القادمة (الصين – الهند – روسيا – البرازيل – أندونيسيا.....إلخ).

تشتمل رؤية مصر 2030 على مجموعة من المحاور التي تتمثل في (منصور 2013، ص. 25):

- ✓ السكان والعمران: يشمل استخدامات الأراضي، التوزيع المكاني للسكان، الإسكان، المرافق، الخدمات المعيشية، اجتماع السكان، والعاصمة.
- ✓ التوظيف والاقتصاد: يشمل قوة العمل، الأنشطة الاقتصادية، التوزيع الجغرافي، تنمية الموارد وتوظيفها، والتفاعل مع الأرض والموارد.
- ✓ الإنسان والبيئة: يشمل القيم الاجتماعية، الثقافة البيئية، الانهيار والهدر، أوضاع البيئة، جودة الحياة، التفاعلات التبادلية، وصيانة الموارد الطبيعية النادرة وترشيد استخدامها.
- ✓ البشر والحياة (التنمية البشرية وجودة الحياة): يشمل التعليم، الصحة، الثقافة، القيم، المطالب والحقوق الأساسية، والضمان الاجتماعي.
- ✓ المواطن والدولة: يشمل حقوق المواطنة، الاصلاح الاجتماعي، الاصلاح السياسي، المشاركة والحوكمة، الحريات، الحقوق والواجبات، العقد الاجتماعي الجديد.

- ✓ مصر والعرب: يشمل المجال الحيوي (مصر العربية، التعاون والوحدة، القضايا القومية، مصر القائدة، تبادل المنافع، التكامل والاندماج القوميين،...الخ."
- ✓ مصر والعالم: يشمل المجال الدولي والمحاور الأساسية (الآسيوي، الافريقي، والاسلامي)، والمحاور العالمية (المحور الأمريكي، المحور الأوروبي، محور الشرق: الصين وروسيا، والقضايا والمشكلات المحورية في الإقليم، والتفاعل في الإقليم مع العالم، ومصر والأمم المتحدة...الخ).

ما يمكن ملاحظته حول هذا المشروع أنه كغيره من المشاريع لديه نقاط ايجابية شكلت مزايا نوعية، بالإضافة إلى مجموعة من النقاط السلبية التي سجلت بشأنه وهو ما عيب عليه في الحقيقة.

بالرجوع إلى النقاط الإيجابية نجد أن هذه الرؤية طرحت كنسخة للحوار المجتمعي مما يمكن لفريق التخطيط الاستفادة من النقاشات وآراء وخبرات المختصين وكافة أطياف المجتمع، كما أنها نجحت في وصف الوضع الصعب لمصر من خلال عدد كبير من المؤشرات الدولية التي تغطي المجالات الاقتصادية والاجتماعية والنفسية والعلمية. كما تضمنت بعض المقترحات والأفكار الجيدة في المجالات المختلفة، سيما التعليم، حيث اقترحت تطوير نظام القبول بالجامعات الحكومية وربطه باحتياجات سوق العمل وأن يصل عدد الطلاب غير المصريين إلى 5 % في الجامعات المصرية، بالإضافة إلى الاهتمام ببناء الشخصية المتكاملة لمواطن مبدع ومسؤول ويقبل التعددية ويحترم الاختلاف (عبد العالي، https://bit.ly/2SXYMHh).

على الرغم من الايجابيات السابقة فقد تم تسجيل بعض الاخفاقات فرغم إشراك عدد كبير من المؤسسات والهيئات والخبراء في صياغة هذه الرؤية إلا أن هناك غياب لكيانات مهمة مثل الأحزاب السياسية وعدم عرضها على مجلس الشعب والنقابات والجامعات والاتحادات العمالية. فمن أهم أسباب نجاح الاستراتيجيات التنموية وجود تعاون بين الهيئات الحكومية وممثلي الشعب ووحدات الحكم المحلي والمجتمع المدني والقطاع الخاص والجامعات والغرف التجارية والاتحادات العمالية وغيرها من الكيانات المهمة. كما لم تشرح ما هو قطاع الطاقة المتجددة الذي تتميز به مصر وكيفية تنميته وتحقيق طفرة فيه، فمصر تتمتع بمزايا نسبية في الطاقة الشمسية لوجود مساحات واسعة من الصحاري وارتفاع معدل سطوع الشمس وذلك مقارنة بالدول الأوربية مثلا (عبد العالي، https://bit.ly/2SXYMHh)، كما أن الأهداف الاستراتيجية لقطاع الاقتصاد لم تتطرق إلى مناقشة كيفية تنمية قطاعات تتمتع مصر فيها بمزايا تنافسية على الصعيد الدولي والإقليمي مثل السياحة. بالإضافة إلى ذلك فإن رؤية مصر 2030 بقيت مجرد رؤية ومجموعة من الأهداف ولم يتم ايجاد آلية لتطبيقها، فمراحل التخطيط الاستراتيجي تشمل التحليل الاستراتيجي ثم مرحلة تحديد الأهداف ثم صياغة الخطة والمرحلة الأخيرة هي تنفيذ الخطة. كما لم تشرح الرؤية كيفية تحديد الخيارات المتاحة ومقارنتها ببعضها البعض وشرح آلية ومعايير اختيار البعض منها دون الآخر، والأهم من ذلك غياب الآليات والسياسات والمبادرات اللازمة لتنفيذ الخطة أو تحقيق الأهداف الاستراتيجية. كما بالغت الرؤية في كثير من الأهداف فعلى سبيل المثال، تهدف هذه الرؤية إلى أن تكون مصر من أكبر 30 دولة في العالم في حجم الاقتصاد والتنافسية والسعادة والأسواق المالية وفي ذلك مبالغة شديدة. ومن الأهداف المبالغ فيها والتي يصعب تحقيقها أيضاً هدف وصول نسبة الشيكات والمدفوعات الالكترونية إلى 100%بحلول 2020.

ج-مشروع رؤية قطر الوطنية 2030:

بموجب القرار الأميري رقم (44) لسنة 2008، تم اعتماد الرؤية الشاملة للتنمية لدولة قطر "رؤية قطر الوطنية 2030"، وذلك باعتبار التنمية الشاملة هي الهدف الأساسي لتحقيق التقدم والازدهار للمواطنين حيث تهدف رؤية قطر 2030 إلى تحويل قطر إلى دولة متقدمة قادرة على تحقيق التنمية المستدامة وعلى تأمين استمرار العيش الكريم لشعبها جيلا بعد جيل. وتعنى هذه الرؤية بالنتائج المستهدفة، لا بتفاصيل الوصول إليها، إذ إنها توفر إطارا عاما يتم من خلاله إعداد الاستراتيجيات الوطنية والخطط التنفيذية الأكثر تفصيلا (https://bit.ly/2HoSRWb).

تعد رؤية قطر الوطنية 2030 بمثابة خارطة الطريق لتحويل قطر إلى مجتمع متقدم قادر على تحقيق التنمية المستدامة بهدف توفير مستوى معيشة مرتفع لجميع المواطنين بحلول عام 2030، وتتعامل رؤية قطر الوطنية مع خمسة تحديات رئيسية وهي:

- ✓ الموازنة بين التحديث والمحافظة على التقاليد.
- ✓ تلبية احتياجات اليوم دون الإضرار باحتياجات الغد.
- ✓ إدارة النمو.
- ✓ الحفاظ على التوازن بين القطريين والأجانب.
- ✓ الإشراف البيئي الجيد.

كما تضمنت الرؤية أهم المبادئ الموجهة لها والمتمثلة في صون الحريات العامة والشخصية، حماية القيم الأخلاقية والدينية والتقاليد، وكفالة الأمن والاستقرار وتكافؤ الفرص. وتستشرف الرؤية الوطنية الآفاق التنموية من خلال الركائز الأربع المترابطة التالية:

- ✓ التنمية البشرية: تطوير وتنمية سكان دولة قطر ليتمكنوا من بناء مجتمع مزدهر.
- ✓ التنمية الاجتماعية: تطوير مجتمع عادل وآمن، مستند على الأخلاق الحميدة والرعاية الاجتماعية، وقادر على التعامل والتفاعل مع المجتمعات الأخرى، ولعب دور هام في الشراكة العالمية من أجل التنمية.
- ✓ التنمية الاقتصادية: تطوير اقتصاد وطني متنوع وتنافسي، قادر على تلبية احتياجات مواطني قطر في الوقت الحاضر وفي المستقبل، وتأمين مستوى معيشي مرتفع.
- ✓ التنمية البيئية: إدارة البيئة بشكل يضمن الانسجام والتناسق بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية وحماية البيئة.

ما تجدر الإشارة إليه أن القراءات التحليلية لرؤية قطر تقاطعت في العديد من النقاط، ولعل من أبرز تلك التحليلات هي تلك التي قدمها الدكتور **علي خليفة الكواري**، الذي استهل تحليله بالهدف الأول المتعلق بجعل قطر دولة متقدمة بحلول 2030، إذ رأى أن هذا الهدف يغلب عليه التعميم ويترك مجالا لإخفاء المسكوت عنه، ومن بين المسكوت عنه نظام الدولة السياسي وضرورة انتقاله إلى نظام حكم ديمقراطي، وكذلك هويتها ولغتها وعدد ونسبة المواطنين في السكان ودور المواطنين باعتبارهم التيار الرئيسي في الدولة. هذا إضافة

إلى استمرار عدم الفصل بين المال العام والخاص وعدم تكافؤ الفرص بين المواطنين، وتمثل هذه كلها مقومات جوهرية سوف تحدد الطريق المختار والنتيجة المرجوة (الكواري 2011، ص. 45).

وفيما يخص المشاورات التي تم ذكرها والتي تكون مع أجهزة حكومية وخبراء دوليين، فهي مجرد مشاورات مع موظفين تابعين للسلطة التنفيذية وخبراء أجانب. وبذلك يلاحظ غياب الشعب عن التأثير على مضمون الرؤية والمشاركة في تحديد المبادئ الموجهة لها والتي سوف يمتد نطاقها حتى عام 2030.

والجدير بالذكر أن رؤية قطر الوطنية لم يجر حوار وطني حولها ولم تناقش في الإعلام أو تقدم حتى لمجلس الشورى المعين ليبدي الرأي حولها .

ويضيف **الكواري** بأن رؤية قطر الوطنية 2030 تهدف لبقاء الوضع على ما هو علية دون إصلاح لأوجه الخلل المزمنة، وإنما استمرار للانفراد بتحديد الخيارات واتخاذ القرارات العامة دون مشاركة سياسية فعالة ودون انتقال إلى نظام حكم ديمقراطي (الكواري 2011، ص. 48).

3-معوقات تفعيل الدراسات المستقبلية العربية:

تواجه الدراسات المستقبلية العربية العديد من العقبات التي تحد منها وتحول دون تطورها والتي قد تثبطها في بعض الأحيان، ومن أبرز المعوقات التي تحد من تفعيل الدراسات المستقبلية العربية نجد:

-غياب الرؤية المستقبلية في بنية العقل العربي، وطغيان النظرة السلبية على المستقبل في ثقافتنا العربية، وسيطرة "الطابلوهات" الموروثة وشيوع أنماط "التفكير داخل الصندوق" وعدم الإطمئنان إلى الأفكار الجديدة، بل العكس إلى الأفكار المهيمنة (منصور 2013، ص.ص. 43-44).

-غياب التقاليد الديمقراطية للبحث العلمي، فالدراسات المستقبلية تعول بالأساس على تقاليد ديمقراطية في البحث والعمل العلمي، والتي تكاد تكون مفقودة حتى الآن في الثقافة العلمية العربية، وهي تقاليد الفريق والعمل الجماعي والحوار والتبادل المعرفي والتسامح الفكري والسياسي.

-المراكز القليلة الموجودة في هذا الحقل المعرفي تتسم بإدارة تقليدية وتواجه عوائق كثيرة، ونقص في الخبراء والمتخصصين.

-الحداثة النسبية لهاته الدراسات مثلا في مصر، الإضافة إلى أمور متعلقة بالكفاءات الشخصية وقواعد البيانات لتمويل الإعدادات المؤسسية والتنظيمية الغائبة، والأكثر من ذلك هو غياب الإلتزام السياسي الضروري (غول 2013، ص. 31).

-ضعف الأساس النظري الذي تستند إليه الدراسات المستقبلية في التراث العربي، فالفكر العربي في صيغته التراثية الموروثة مفتون بإعادة انتاج الماضي أكثر مما هو مهتم بقراءة المستقبل أو مشغول بإنتاجه وصناعته.

-فرض القيود على تدفق المعلومات وتداولها وحرية الوصول إليها في الوقت الذي تحتاج الدراسات المستقبلية إلى ايجاد قاعدة معلومات لا تعاني الحظر والقيود تحت أي سبب كان، تؤمن للباحثين حقوقا يقع على عاتقها حق الوصول إلى المعلومات، وتجريم حجبها ومنع تدفقها.

-طبيعة الأسس المعرفية التي استندت إليها وانطلقت منها، وهي الأسس التي تمثل مسلمات الاتجاه المادي الوضعي، وقد امتد أثر هذا العامل وتأثيره إلى الأبعاد المنهجية، وعملية التحليل، ومجالات التركيز والاهتمام (الطويل 2016، ص. ص. 97-98).

الخاتمة:

إن ما ميز الدراسات المستقبلية العربية هو أنها أرادت محاكاة نظيرتها الغربية دون الإستناد على الأسس الموضوعية اللازمة، وهو ما ترجم في العديد من الدراسات والمشاريع التي لم تقدم النتائج المرجوة منها، فنجد أن أغلبها أخفق نتيجة عدم التزامها بالمسلمات المعرفية والفلسفية والمنهجية للإتجاه الوضعي المادي.

واضافة إلى ذلك لم تلعب النخب السياسية الدور المنوط بها والمتمثل في ترشيد المجتمع وتنويره تجاه الخيارات المستقبلية، كما أن المجتمعات العربية غير مهتمة فعليا بمثل هذه الدراسات لأنها لم تلمس أي فائدة مرجوة منها .

وما تجدر الإشارة إليه كذلك أن البيئة التي تعمل فيها الدراسات المستقبلية هي بيئة غير مواتية نتيجة تشبعها بكل العراقيل التي من شأنها أن تحد من مردودية البحث العلمي وتعمل على تثبيطه. ضف إلى ذلك أن الدراسات المستقبلية يجب أن تستند إلى معرفة وثيقة بالحاضر وقضاياه ومشكلاته، وبالتطور التاريخي والحضاري للدول العربية، وبنسق العلاقات الاقتصادية السائدة، والبنى الاجتماعية والحضارية المستحدثة في إطار النسق الاجتماعي العربي.

أخيرا، الإهتمام بالمستقبل يجب أن يكون نتيجة لحاجة ملحة تفرضها سيرورة التطور الذي تشهده مجتمعاتنا حتى يكون باستطاعتنا القيام بدراسات من شأنها أن تدفع بمجتمعاتنا نحو التطور الذي تراه ضروري لها وفي المجالات التي تستلزمها، وليس كمجرد لحاق بركب التطور الذي عرفه العالم الغربي في هذا المجال.

قائمة المراجع:

1- دوجوفنيل، ه (2016). الإستشراف والسياسة، في كتاب: "استشراف الدراسات المستقبلية". الدوحة: د. د.ن.
2- الدوراري، ر، وآخرون (2011). الدراسات الاستشرافية: وثيقة منهجية. تونس: المركز الوطني للتجديد البيداغوجي والبحوث التربوية، وزارة التربية.
3- سعد الدين، أ، وآخرون. (1980). الوطن العربي سنة 2000. بيروت: المستقبل العربي، العدد 19.
4- سعداوي، م. ج. ج (2016). بناء السيناريو في ضوء الدراسات المستقبلية. مصر: مذكرة ماجستير في الفنون التطبيقية، تخصص التصميم الصناعي، كلية الفنون التطبيقية، جامعة حلوان.
5- الطويل، ن (2016). تأثير الأبعاد المنهجية للدراسات المستقبلية العربية في الحصيلة العلمية والمجتمعية، في كتاب: استشراف الدراسات المستقبلية، قطر: مركز الدوحة.
6- عبد الحي، و (2016). تكامل التقنيات المنهجية الكمية والكيفية في الدراسات المستقبلية، في كتاب: استشراف الدراسات المستقبلية. قطر: مركز الدوحة.
7- عبد العالي، ع . قراءة في استراتيجية مصر للتنمية 2030، من موقع:https://bit.ly/2SXYMHh
8- غول، إ (2013). الدراسات المستقبلية في مصر الإطار، الأمثلة، الرؤى. مصر: وحدة الدراسات المستقبلية بمكتبة الإسكندرية.

9- فارح، م (2016). الدراسات المستقبلية في الفكر العربي الحديث والمعاصر. بيروت: الدراسات المستقبلية ، المجلد 17.

10- مسعد، ن (1998). ندوة الدراسات المستقبلية العربية نحو استراتيجية مشتركة. مصر: معهد البحوث والدراسات العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.

11- مظلوم، م (2013). نحو استراتيجية مستقبلية عربية في إطار الشراكات الدولية. السودان: مداخلة مقدمة ضمن فعاليت المؤتمر العلمي الرؤى المستقبلية والشراكات الدولية، كلية العلوم الاستراتيجية، جامعة نايف.

12- منصور، م. إ (2013). الدراسات المستقبلية: ماهيتها وأهمية توطينها عربيا. بيروت: المستقبل العربي، العدد 416.

13- منصور، م. إ. الرؤية المستقبلية لمصر2030، من موقع: https://bit.ly/3bFA8DB

14- رؤية قطر الوطنية 2030، من موقع: https://bit.ly/2HoSRWb